



بيان
الجمهورية العربية السورية

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيه

د. عيسى ملدعون

معاون وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل

في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة

حول الهجرة الدولية والتنمية

السيدة الرئيسة،

نود بدايةً أن نتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة ٦١ للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنين لكم كل النجاح والتوفيق في عملكم، مؤكداً لكم دعم وفدي لمهامكم، كما اسمحوا لي أن أؤيد جميع ماجاء في بيان السيدة وزيرة الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا متحدثاً باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

السيدة الرئيسة،

الهجرة ظاهرة إنسانية عرفت البشرية منذ الأزل، وقد اتخذت عبر التاريخ أشكالاً مختلفة فردية وجماعية، إلا أن الطابع الذي غلب عليها هو البحث عن الظروف الأفضل للحياة وتلبية الحاجات المعيشية الإقتصادية للمهاجر. وقد شكلت الهجرة وعاء امتزاج حضاري وثقافي، كثيراً ما قرب بين الحضارات والثقافات والشعوب.

ولا يمكن النظر إلى الهجرة في عصرنا هذا بعيداً عن العولمة بإيجابياتها وسلبياتها. وبما أن الغالب على هذه الهجرة هو حرص المهاجر على تحسين وضعه المعيشي، فإن ذلك يعكس بصورة واضحة ضرورة سد الفجوات التي يتركها التفاوت الاقتصادي الحاد بين بلدان العالم، وتفعيل آليات العمل الدولي الجماعي لمعالجة الجذور الأساسية للهجرة ألا وهي التنمية الإقتصادية والعدالة في توزيع الثروات.

السيدة الرئيسة،

إن القدرة على الاستفادة من الهجرة الدولية لتحقيق التنمية المشتركة تقتضي وضع منهجية ذات منحى اقتصادي على مستوى العالم ضمن إطار سياسة دولية تقر بدور الهجرة في عملية التنمية. ولتحقيق ذلك فإنه قد يكون من المفيد مراعاة ألا تكون عوائد الهجرة بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيض الرسوم على عمليات تحويل الأموال، وضمان تيسير تحويل الأموال إلى موطن المهاجر دون فرض أي معاملة تمييزية بين المهاجرين، والقدرة على تحويل المعاشات التقاعدية، وألا

يكون النظام الضريبي عقبة أمام تحويل الأموال، وتشجيع استثناء التحصيل الضريبي على الأموال التي تحول إلى البلدان النامية. كما يجب ألا تكون قوانين مكافحة الإرهاب عقبة أمام عمليات التحويل المالي لأغراض التنمية، ومن الضروري أيضاً الامتناع عن فرض القيود المالية بصورة أحادية الجانب والتي تقود إلى وضع عقبات أمام عمليات التحويل المالي. وفي نفس السياق تبدو مسألة الشراكات بين رابطات بلدان الموطن للمهاجرين بالخارج والحكومات جديرة بالبحث.

السيدة الرئيسة،

عرفت منطقتنا شكلاً مصطنعاً للهجرة أغفل تقرير الأمين العام ذي الصلة تناولها وتناول آثارها الخطيرة في إطار فهم يقبل الكثير من الجدل يتمثل بأن التقرير يعتبر في فقرته ١١٠ أنه "يركز على العلاقة بين الهجرة والتنمية، وأنه بالتالي لا يشمل بعض الجوانب الهامة لتنقل السكان، وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يناقش الهجرة القسرية أو المسائل المتعلقة بحماية طالبي اللجوء أو اللاجئين".

فالهجرة الإستيطانية غير الشرعية التي عرفتها منطقتنا وخاصة فلسطين ترافقت مع الاحتلال الإسرائيلي وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين تجاوز عددهم الملايين الآن، والذين تم تهجيرهم قسراً إما داخلياً أو إلى بلدان الجوار. وهكذا فإن بلادي وغيرها من بلدان المنطقة عرفت أشكالاً مختلفة من الهجرة من دول الجوار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي و الأعمال العدائية والتهجير القسري. وعلاوة على ذلك فإن سورية تحتضن ما يزيد عن ٤٠٠ ألف نازح سوري من الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل، وقراية نصف مليون لاجئ فلسطيني ومثله من اللاجئين العراقيين، وآخر أشكال هذه الهجرة هي الهجرة المؤقتة لما يزيد عن مئتي ألف لاجئ لبناني، نجمت عن الأعمال العدائية الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. وغني عن التوضيح حجم المعوقات التي تسببها هذه الهجرة على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلدنا والمنطقة برمتها.

السيدة الرئيسة،

إن الأوضاع الإنسانية التي يواجهها المهاجرون على اختلاف أنواع الهجرة جديرة بالعبء وباهتمام المجتمع الدولي الذي اعتمد العديد من الصكوك الدولية الناظمة لحقوق المهاجرين، والتي تعتبر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أشملها. وإن بلدي سورية، إيماناً

منه باحترام حقوق العمالة المهاجرة، قد انضم إلى هذه الاتفاقية وإلى غيرها من صكوك حقوق الإنسان التي تنظم حقوق هذه العمالة، كما انضم إلى جميع الصكوك الستة الأخرى التي تشكل مع هذه الاتفاقية نظام الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان.

إن مكافحة ظاهرة الإتجار غير المشروع بالإشخاص ومكافحة ظاهرة تهريب الأشخاص تقتضي تكاتف جهود المجتمع الدولي، ولعل أقرب صور التعاون الممكنة في هذا المجال هي نقل التكنولوجيا ذات الصلة للمساعدة في كشف هذه الجرائم.

السيدة الرئيسة،

تعاقبت على سورية وعاصمتها دمشق، وهي أقدم عاصمة مأهولة في التاريخ، ٣٣ حضارة انصهرت في بوتقة حضارية واحدة في مثال مميز لقدرة المجتمع السوري عبر التاريخ على تمثل مفهوم تقبل المهاجر ودمجه في الحياة السورية، وعلى قدرة هذا المجتمع على الحوار الحضاري والثقافي. وعندما أصبحت سورية بلداً مصدراً للهجرة فإن مهاجريها، الذين غادر أكثرهم في بدايات القرن الماضي، يشكلون أسهماً حضارياً واقتصادياً مميزاً في المجتمعات التي هاجروا إليها في أكثر من قارة. ويتم النظر إليهم من جانب سورية على أن لهم وطنان وهما وطنهم الذي استقروا به ثم وطنهم الأصلي سورية.

السيدة الرئيسة،

في الختام لا بد أن نسجل أننا نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام لناحية أن المناقشات المتعلقة بسياسات الهجرة الدولية ينبغي ألا تجري على أساس الاقتصاديات بمفردها، فالهجرة يترتب عليها نتائج اجتماعية وثقافية وسياسية ويجب أن تدرس بعناية.

،،، وشكراً،،،